الأنوار
الجمعة 27-02-2009 العدد 17081

ورشة «الهيئة المنظمة للاتصالات» تحضيرا لاطلاق الحزمة العريضة

دعا وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل إلى الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تملكها الوزارة، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة منها مقابل مردود إضافي لخزينة الدولة، فيما أعلن رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، أن الهيئة تعكف على إعداد دفتر الشروط لخدمات الترخيص للحزمة العريضة الوطنية، تمهيداً لإطلاق المزايدة الخاصة بها خلال الأشهر المقبلة.

جاءت تصريحات باسيل وشحادة خلال ورشة عمل أقامتها الهيئة المنظمة للاتصالات أمس، في فندق «جفينور - روتانا»، في سياق التحضير لإطلاق خدمات الحزمة العريضة، وتناولت توضيح شروط دخول الأملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة في هذا الإطار.

مشروع استخدام الأملاك العامة

ولخص شحادة أهمية هذا المشروع في النقاط الآتية:

- سوف يسمح للبنان أن يكون لديه سوقاً تنافسية للحزمة العريضة، يعمل فيها عدد من شركات تبني شبكات ألياف ضوئية، وتتنافس لتقديم أفضل الخدمات.

- تسريع انتشار شبكات الألياف الجديدة جذرياً، فضلاً عن كونه يخفض تكلفة إنشائها، لأن الأعمال المدنية تعادل ٦٠ إلى ٧٠ في المئة من تكلفة بناء هذه الشبكات.

- سيؤمّن ذلك للدولة مردوداً أعلى، من خلال المزايدة على هذه الشبكات والحصول على عروض مرتفعة أكثر للرخص. إذ لا شك أن الشركة ستدفع أكثر لأن تكلفتها ستكون أقل بسبب وجود الشبكات اللازمة لتمديداتها. كما ستحصل الدولة على مداخيل سنوية من تأجير خدمة الوصول إلى هذه المسالك والمجاري.

- سوف يسمح هذا المرسوم بتوصيل أشغال عامة مرة واحدة بدلاً من تعطيل حركة الناس وأعمالهم مرات عدة.

- توضيح العلاقة بين مُقدّمي خدمات الاتصالات والإدارات المختصة، عن طريق تحديد حقوق وواجبات كل منهم، بما ينعكس إيجاباً على سرعة إنشاء الشبكات عن طريق استخدام البنى التحية الحالية.

- توضيح وتحديد دور الهيئة المنظمة في هذا الموضوع، بما يساعد على حل التباينات بين الإدارات المختصة ومقدّمي الخدمات.

- تحديد أسُسُ توزيع الأعباء والتعويضات والرسوم، بما يؤمّن واردات معقولة للإدارات المختصة نتيجة لإشغال الأملاك العامة من جانب مقدّمي الخدمات.

ورأى الدكتور شحادة أن أهم ما في هذا المشروع أنه يدخل لبنان في عصر الحزمة العريضة، ويضع لبنان على الخط السريع للالتحاق بالدول المتطورة.

مشروع البنى التحتية

أما المشروع الثاني، بحسب شحادة، فتكمن أهميته في ما يلي:

-التحضير الاستباقي للمباني الجديدة لاستيعاب خدمات الاتصالات الجديدة

-سهولة انتشار خدمات الحزمة العريضة فور إنجاز شبكة النفاذ في المنطقة التي يقع فيها المبنى.

-إتاحة المجال أمام شركات إنشاء الأبنية كي تمنح الشقق والمكاتب الجديدة التي تبنيها، ميزةً إضافيةً بتكلفة زهيدة جداً نسبة إلى تكاليف البناء المجملة.

باسيل

من جهته دعا الوزير باسيل إلى ضرورة الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تمتلكها وزارة الاتصالات، لا سيما في المناطق النائية، مشيراً إلى أن هذه الوزارة قد تكون الأكثر غنىً بين الوزارات الأخرى بالنظر إلى الأصول والموجودات والشبكات التي تمتلكها.

ولفت إلى أن الشبكات التي بدأ إنشاؤها ولم تكتمل بعد يجب أن تأخذ في الحسبان تمديدات الاتصالات، لتجنّب الحفريات المتكررة والحدّ من الهدر، فضلاً عن تأمين مردود إضافي لخزينة الدولة مقابل الرسوم التأجيرية التي يمكن أن تجنيها من المستفيدين من الشبكات القائمة، علماً أن الأشغال المدنية تشكل الجزء الأساسي من تكاليف إقامة الشبكات.

وقال طلبت من التنظيم المدني عبر وزارة الأشغال العامة والنقل أن تلحظ رخص البناء إنشاء صندوق خاص بخدمات الاتصالات كما هي الحال بالنسبة إلى صندوق الكهرباء، مضيفاً كما طلبت من شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» أن تعتمد فوق المبنى الواحد هوائياً واحداً بدلاً من اثنين لك واحدة منهما، وهذا ما يخفض التكاليف ويقلل الهدر في هذا المجال.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"